

تنظيم زواج الإماراتي بالسعودية وبالعكس

من غير مواطنيها، وسعياً من الجهات المختصة بدولة الإمارات في تنظيم مثل هذا الزواج فقد رغبت القنصلية بإبلاغ الجهات المختصة بالملكة بأهمية التأكد قبل توقيع عقد الزواج من استكمال كافة المتطلبات الرسمية الآتية:

- ١ - شهادة إثبات حالة من محاكم دولة الإمارات.
 - ٢ - شهادة حسن سيرة وسلوك.
 - ٣ - شهادة لياقة صحية.
 - ٤ - شهادة راتب.
 - ٥ - شهادة عدم ممانعة من جهة عمله.
 - ٦ - تصديق كافة هذه المتطلبات من وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- لذا نرغب الإحاطة وملاحظة عدم إجراء عقد زواج مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرأة السعودية أو العكس إلا بعد إحصار موافقة وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية فيعتمد التمشي بموجبه» ا. هـ.
- لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجبه، والله يحفظكم.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

صدر تعميم قضائي

من وزير العدل رقمه ١٣/

ت/٢٣٩٣ في ١٤٢٥/٢/٨هـ يقضي

بعدم إجراء عقد زواج الإماراتي

بالسعودية أو العكس إلا بعد استكمال

المتطلبات الرسمية، وإليكم نص التعميم:

«إلحاقاً للتعميم رقم ١٣/ت/١٩١٨ في ٦/

١٤٢٣هـ المبني على نسخة من قرار صاحب

السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٦٨٧٤ في ١٢/٢٠/

١٤٢٢هـ المبلغ للوزارة برقم ٩٩٣٣٢/١٧ وتاريخ ٢٣/

١٢/١٢هـ بشأن زواج السعودي بغير السعودية،

والسعودية بغير السعودي ومن ضمن الفئات

المشمولة بالمنع من الزواج بغير السعوديات القضاة

وكتاب العدل .. إلخ.

عليه فقد تلقينا نسخة من تعميم صاحب سمو

الملك وزير الداخلية بالنيابة البرقي رقم ٦٤٦٨/١٧

في ١٨/١/١٤٢٥هـ المرفق صورته ونصه بعد المقدمة:

«.. تلقينا خطاب وزارة الخارجية رقم ١٣/٧٢/٩٤/

١٠/٩٩٥١٥ في ٧/٢/١٤٢٤هـ ومشفوعه مذكرة

القنصلية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

في جدة رقم ٥٧٦/٣٦/٤/٦ في ١٤٢٤/٦/٢٢هـ

المتضمنة قيام بعض مواطني دولة الإمارات بالزواج

القاضي المنقول

❖ أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً رقمه

١٣/ت/٢٣٩١ في ١٤٢٥/١/٢٦هـ يقضي بمباشرة

القاضي المنقول في المحكمة المنقول لها لانتقال

الولاية، وإليكم نص التعميم:

«إلحاقاً للتعميم رقم ١٣/ت/١١٦٠، وتاريخ ١٤١٩/٢/٩هـ

بشأن الضوابط التي يجب توافرها في طلبات الندب

لأصحاب الفضيلة القضاة، ونظراً لما لوحظ من تقدم

بعض أصحاب الفضيلة القضاة بطلب الندب إلى المحكمة

التي تم نقلهم منها مبدين ظروفاً خاصة تؤخرهم من

مباشرة العمل في المحكمة التي تم نقلهم إليها.

ونظراً إلى أن النقل من محكمة إلى أخرى

يقتضي انتقال الولاية من المحكمة المنقول منها إلى

المحكمة المنقول إليها، وذلك بانتهاء المهلة المحددة

في قرار النقل.

لذا نرغب إحاطة أصحاب الفضيلة بأن عليهم

المباشرة في المحاكم التي صدر القرار بنقلهم إليها

فور انتهاء المهلة المعطاة لهم في قرار النقل، نرغب

الإحاطة ومراعاة ذلك، والله يحفظكم.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

الدور المؤجرة والصندوق العقاري

❖ صدر تعميم مالي من المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بوزارة العدل رقمه ١٣/ت/٢٤٢٦ في ٢٦/٣/١٤٢٥هـ يقضي بحسم ٥٠٪ من قيمة الإيجارات لتسديد الأقساط المستحقة لصندوق التنمية العقاري، وإليكم نص التعميم:

«إلحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/١٨٢١ في ٨/٧/١٤٢٢هـ المبني على الأمر السامي البرقي التعميمي رقم ٣/ب/١٢٢٨٤ وتاريخ ٢٦/٦/١٤٢٢هـ والذي نص في فقرته الثانية على ما يلي: «الإيجارات التي يتم صرفها خلال العام القادم ١٤٢٢ - ١٤٢٣هـ وما بعده يكتفى بحسم ٥٠٪ من قيمة الإيجارات لتسديد الأقساط المستحقة لصندوق التنمية العقاري، وما تبقى يصرف لأصحابها».. إلخ.

عليه نأمل ملاحظة إرفاق مشهد من صندوق التنمية العقاري بعدم وجود أقساط مستحقة للصندوق العقاري، أو عدم اقتراض مالك المبنى من الصندوق العقاري، أو تحديد قيمة الأقساط المستحقة حتى تاريخه، ويرفق هذا المشهد ضمن مسوغات المطالبة بالصرف، ويبلغ صاحب الدار بأن الحسم سيستمر حتى يتم سداد كامل الأقساط للصندوق العقاري، فيكمل اللازم بموجبه، والله يحفظكم.

مديرعام الشؤون الإدارية والمالية
حمد بن عبد العزيز الصبيح

مرافق الفحص قبل الزواج

❖ صدر تعميم قضائي من وكيل الوزارة رقمه ١٣/ت/٢٤١٤ في ٦/٣/١٤٢٥هـ يتضمن أن مرافق وزارة الصحة هي المعتمدة لإجراء الفحص قبل الزواج، وعدم قبول القطاع الصحي الخاص وإحاطة ماذوني عقود الأنكحة بذلك وإليكم نص التعميم:

«إلحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٢٣٥٨ وتاريخ ٢٩/١١/١٤٢٤هـ المبني على الأمر السامي البرقي الكريم رقم ٤/ب/٥٤٥٠٤ وتاريخ ١٥/١١/١٤٢٤هـ بشأن تطبيق الضوابط الصحية للزواج على جميع السعوديين قبل الزواج.. إلخ.

عليه فقد تلقينا خطاب سعادة وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية رقم ١٩/٧٦٣٣ في ١٢/١/١٤٢٥هـ المتضمن بأن المرافق الصحية المعتمدة لإجراء الفحص قبل الزواج في الوقت الحالي هي تلك التابعة لوزارة الصحة، إضافة إلى بعض القطاعات الصحية الحكومية الأخرى، وأشار سعادته أنه نظراً لما تطالعنا به بعض الصحف المحلية من إعلانات عن استعداد/ أو قيام/ بعض المؤسسات الصحية الخاصة بتوفير هذا الفحص، إضافة إلى استفسارات بعض المواطنين حول أماكن تواجد هذا الفحص، وورغب سعادته التوكيد بعدم قبول النتائج المخبرية الصادرة عن القطاع الصحي الخاص في الوقت الحالي وعدم قبول تقارير المشورة الوراثية الصادرة عنها وإحاطة ماذوني عقود الأنكحة بذلك.

لذا نرغب إليكم الاطلاع وإحاطة ماذوني عقود الأنكحة طرفكم موجبه، والله يحفظكم.

وكيل وزارة العدل
عبدالله بن محمد الجبني